

الإدارة الإلكترونية في الجزائر بين حتمية الانتقال ورهانات التحول

Electronic administration in Algeria between the inevitability of transition and the stakes of transformation

al-Idārah al-īliktrūnīyah fī al-Jazā'ir bayna ḥatmīyat al-intiqāl wa-rihānāt al-taḥawwul

دهمة مروان *

مخبر القانون والمجتمع في الفضاء الرقمي، كلية
الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة
غرداية، الجزائر.
dahma.marouane@univ-ghardaia.dz

تاريخ نشر المقال: 2024/09/25

تاريخ قبول المقال: 2024/09/06

تاريخ إرسال المقال: 2024/06/24

الملخص:

تعتبر الإدارة الإلكترونية النموذج الأمثل للنشاط الإداري الذي يتجه نحو الطابع الرقمي اللامادي في إطار منهج إداري حديث يقوم على تبسيط الإجراءات وكافة المعاملات الإدارية، الذي أصبح اليوم ضرورة حتمية للنهوض بالإدارة العامة وتجويد الخدمات العامة، لذلك تراهن الجزائر على تحقيق مشروع الجزائر الإلكترونية لتعزيز سيادتها الرقمية لمواكبة التحولات الدولية التي تتجاذبها الدول في المجال الرقمي القائم على تكنولوجيا المعلومات واقتصاد المعرفة.

لذلك تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على أوجه التحولات الرقمية في الجزائر نحو الإدارة الإلكترونية والبحث في مختلف التحديات والرهانات التي تحد من التقدم الحقيقي لترجمة مشروع الجزائر الإلكترونية.

كلمات مفتاحية: الإدارة العامة، الرقمنة، النشاط الإداري، النمو الاقتصادي، اقتصاد المعرفة.

الإدارة الإلكترونية في الجزائر بين حتمية الانتقال ورهانات التحول

Abstract:

L'administration électronique est considérée comme le modèle idéal pour une activité administrative qui évolue vers un caractère numérique et intangible dans le cadre d'une approche administrative moderne basée sur la simplification des procédures et de toutes les transactions administratives, devenue aujourd'hui une nécessité impérieuse pour le progrès de l'administration publique et l'amélioration des services publics.

C'est pourquoi l'Algérie mise sur la mise en œuvre du projet Algérie électronique pour renforcer sa souveraineté numérique pour accompagner les transformations internationales que connaissent les pays dans le domaine numérique basé sur les technologies de l'information et l'économie de la connaissance.

Cette étude vient donc éclairer les aspects des transformations numériques en Algérie vers l'administration électronique et rechercher les différents défis et enjeux qui limitent les avancées réelles de la traduction du projet e-Algérie.

Mots clés: administration publique, numérisation, activité administrative, croissance économique, économie de la connaissance.

مقدمة:

تراهن الجزائر كباقي الدولة على رفع سقف الرهانات لترجمة مشروع الجزائر الإلكترونية والتحول من العمل الإداري التقليدي الكلاسيكي إلى إدارة حديثة إلكترونية تعتمد على التقنيات والفضاءات الرقمية من أجل ضمان جودة الخدمات والعمل على تقريب الإدارة من المواطن، وهو ما تشهده العديد من القطاعات اليوم كقطاع التعليم العالي من خلال استغلال المنصات الرقمية سواء للتسجيل أو تلقي الدروس خاصة ما شهده القطاع خلال انتشار جائحة كوفيد 19، وقطاع البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال من خلال توفير بطاقات السحب والدفع الإلكتروني، ورقمنة سجلات الحالة المدنية وبطاقات التعريف وجوازات السفر البيرومترية و متابعة الملفات بطريقة إلكترونية على مستوى الهيئات القضائية وغيرها من التحولات التي تعرفها الإدارة اليوم، لذلك فإن التوجه نحو الفضاء الرقمي أصبح حتمية ضرورية لمسائر الواقع الذي يشهده العالم، فتوفير المعلومات وإنتاجها أصبح محورا حقيقيا لاهتمامات الإدارة الحديثة.

على الرغم من الإصلاحات الإدارية الحديثة لرقمنة الإدارة إلا أن هذا التحول يشهد وتيرة بطيئة في ترجمته على أرض الواقع، ما جعل التحول الرقمي يشهد تحديا للتخلي عن أسلوب الإدارة والتسيير التقليدي، والذي يعد مطلبا ضروريا لتحقيق التنمية والاندماج في عالم لم يعد يعترف إلا بتكنولوجيا الإعلام والاتصال في مجال تسيير وإدارة المشاريع التنويع والاستثمارية، ومجابهة مختلف الظروف الطارئة الحاصلة في المجال، خاصة في التحدي الذي يشهده العالم مؤخرا في ظل انتشار جائحة كوفيد 19

الإدارة الإلكترونية في الجزائر بين حتمية الانتقال ورهانات التحول

الذي قوض فرص الاستثمار وعطل الحركية الاقتصادية وانعكس الوضع سلبا على المستويين الدولي والداخلي للدول، والجزائر هي الأخرى شهدت هذا التحدي الذي مثل واقع حقيقيا وضعت أمامه الإدارة الجزائرية بمختلف قطاعاتها التي أصبحت شبه معطلة وغير قادرة على مواجهة هذه المستجدات، لذلك هي اليوم تراهن على رقمنة الإدارة والتوجه نحو الفضاء الرقمي وتجسيد مشروع الجزائر الإلكترونية، هذا الأخير الذي يتطلب دراسة شاملة للبيئة المراد رقمنتها من مختلف الجوانب المادية والبشرية ودراسة كل التحديات التي تكبح ترجمة هذا المشروع.

تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على مختلف التحديات والعوائق التي تحد من مستوى التطلعات والأهداف المرجوة من وراء تجسيد مشروع الجزائر الإلكترونية، ومحاولة دراستها وتحليلها مع تقديم البدائل وبعض الحلول اللازمة للوضع السائد، لذلك تتمحور إشكالية الدراسة حول التحديات والرهانات التي تعرفها الإدارة الإلكترونية في ترجمتها على أرض الواقع، فإلى أي مدى وفق المشرع الجزائري في ترجمة واقع الإدارة الإلكترونية في الجزائر ترجمة لمشروع الجزائر الإلكترونية وأهم التحديات التي تحد من ذلك ؟

تتم الإجابة على إشكالية الدراسة وفق محورين: حيث خصص المحور الأول للكشف على الإدارة الإلكترونية كبيئة حتمية لجودة الخدمات العامة وما تستدعيه من متطلبات ضرورية للترجمة الحقيقية لهذا التحول، في حين خصص المحور الثاني للوقوف على أهم التحديات التي يعرفها واقع الإدارة الإلكترونية في الجزائر.

المبحث الأول: الإدارة الإلكترونية (الرقمية) المفهوم والمتطلبات.

إن عصر المعلومات يعد انفجارا في النمو الاقتصادي، والإبداع التقني الذي مكن اليوم من تحسين معايير المعيشة ونوعية الحياة، وقد ساهمت البنية التحتية العالمية في تحقيق هذا التحول التي تحذوه دول العالم اليوم¹، لذلك يعالج هذا المحور من الدراسة تحديد سياقات مدلول الإدارة الإلكترونية، وبيان أهم المتطلبات التي تقتضيها عملية التحول الحقيقي نحو الإدارة الهجينة، التي تمثل حجر الزاوية ومحورا فاعلا لا يمكن الاستغناء عنها وإنما تلبيتها بشكل ضروري يحسم عملية التحول وفق رؤية المشرع الجزائري لعملية رقمنة الإدارة العمومية.

¹ - مصطفى يوسف كافي، جرائم الفساد، غسل الأموال، السياحة، الإرهاب الإلكتروني، المعلوماتية، (ط1)، مكتبة المجتمع العربي، الأردن،

المطلب الأول: ضبط مدلول الإدارة الإلكترونية.

لقد أفرزت التحولات الدولية فى مجال الإدارة والتسيير حتمية التكيف مع التحولات الرقمية للإدارة، من أجل تجويد مخرجات الإدارة وضمان سلاسة التعاملات وتلبية الخدمات وإشباع حاجيات الفرد متحدية فى ذلك عنصرى المكان والزمان، وه الرهان الذى تشرع الجزائر فى تحقيقه بالعمل على عصرنة جميع قطاعات الدولة، ومختلف إداراتها، لذلك نعمل من خلال هذا المطلب على تحديد مدلولات الإدارة الإلكترونية، والمتطلبات الضرورية التى تجسد ذلك.

الفرع الأول: مفهوم الإدارة الإلكترونية.

يقصد بالإدارة الإلكترونية استخدام المعلومات الرقمية فى إنجاز وتسيير النشاط الإدارى، مع تقديم خدمات رقمية، وه وسيلة لإضفاء مكونات الشفافية والنزاهة فى التسيير والتعامل، ويطلق عليها مصطلح " الإدارة بلا ورق "، " الإدارة الإلكترونية "، وقد تعدد مفاهيمها التى نوجز البعض منها كالآتي:

تعرف الإدارة الإلكترونية على أنها " منظومة الأعمال والأنشطة التى يتم تنفيذها إلكترونيا وعبر الشبكات وباستخدام النظم والوسائل الإلكترونية "².

ويعتبرها البعض بأنها " مرادف لعمليات تبسيط الإجراءات الحكومية، وتيسير النظام البيروقراطي أمام المواطنين، من خلال إيصال الخدمات لهم بشكل سريع وعادل، فى إطار من النزاهة والشفافية والمساءلة الحكومية "³.

عرفها الاتحاد الأوروبي على أنها: "استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال فى الإدارات العمومية، مرفقة بتغييرات على مستوى التنظيم والتسيير واكتساب الموظفين مهارات جديدة، بهدف تحسين الخدمات العمومية، تقوية العملية الديمقراطية ودعم السياسات العمومية"⁴

يمكن تعريف الإدارة الإلكترونية تعريفا إجرائيا بأنها " العملية الإدارية القائمة على الإمكانيات المتميزة للإنترنت وشبكة الأعمال فى التخطيط والتوجيه والرقابة على الموارد والقدرات الجوهرية للمنظمة من أجل تحقيق الأهداف "⁵.

² - حميد حبال، شول بن شهرة، " الإدارة المتكاملة - التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية والذكية، الأسباب والدوافع "، 2021، المجلد 06، المحلة الجزائرية للأمن الإنسانى، العدد (02) 234.

³ - عصام عبد الفتاح مطر، الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، (دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008) 34.

⁴ - رانية هدار، دور الإدارة الإلكترونية فى ترشيد الخدمة العمومية فى الجزائر، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه (LMD) فى العلوم السياسية، تخصص الإدارة العامة والتنمية المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة (1)، 2017/2018) 26.

الإدارة الإلكترونية في الجزائر بين حتمية الانتقال ورهانات التحول

كما عرفت بأنها "عملية يمكنها جميع مهام وأنشطة المؤسسة الإدارية، بالاعتماد على المعلومات الضرورية، للوصول إلى تحقيق أهداف الإدارة الجديدة في تقليل استخدام الأوراق وتبسيط الإجراءات والقضاء على الروتين والإنجاز السريع والدقيق للمهام والمعاملات"⁶.

وعلى العموم فالإدارة الإلكترونية هي الانتقال من إنجاز المعاملات وتقديم الخدمات العامة من الطريقة التقليدية اليدوية إلى الشكل الإلكتروني من أجل الاستخدام الأمثل للوقت والمال والجهد.

إذا فالإدارة الإلكترونية تتعدى بكثير مفهوم الإدارة التقليدية الكلاسيكية، فهي تكامل البيانات والمعلومات بين مختلف الإدارات، التي تستخدم في توجيه نشاط الإدارة نحو تحقيق الأهداف المرجوة وتوفير المرونة اللازمة للاستجابة للمتغيرات والمستجدات التي قد تطرأ على المستويين الداخلي والخارجي، والعمل على أخلاق المعرفة بصورة دائمة وتوظيفها من أجل تحقيق الأهداف والبرامج المسطرة⁷.

الفرع الثاني: خصائص الإدارة الإلكترونية.

يمكن إجمال أهم خصائص الإدارة الإلكترونية في النقاط التالية:

أولاً: التفاعل الآني: إن كثير من المعوقات والعقبات الإدارية التي ترسخت في الأذهان كمعاملات رسمية وبقيت لسنوات على حواجز البيروقراطية وتعطيل الخدمات، يمكن أن تتلاشى لتصبح ماضياً بفعل التحول الرقمي القائم على السرعة والتفاعل الآني في معالجة الملفات، والرد على الاستفسارات والشكاوى وتلبية الخدمات بجودة عالية، والتعامل مع مختلف الحالات المستجدة التي قد تعيق عمل الإدارة والإسهام في تقديم الحلول لمعالجتها ومتجاوزة في ذلك لحدود الزمان والمكان وصعوبة الاتصال بالشكل الذي يمكن من تجويد خدمات المرفق العام⁸.

ثانياً: تجويد الخدمات وخفض التكاليف: إن الإدارة الإلكترونية كآلية لعصرنة الإدارة العامة، تمثل منعرجاً حاسماً في شكل المهام والأنشطة الإدارية التقليدية، وتنطوي على مزايا جوهرها المعالجة الآنية

⁵ - عبد الرحمن توفيق، الإدارة الإلكترونية في الشؤون الإدارية، (ط2)، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، مصر، (2007) 41.

⁶ - إيهاب خميس أحمد المير، متطلبات تنمية الموارد البشرية لتطبيق الإدارة الإلكترونية، دراسة تطبيقية على العاملين بالإدارة العامة للمرور بوزارة الداخلية في مملكة البحرين، (رسالة ماجستير في العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الإدارية، المملكة العربية السعودية، 2007) 15.

⁷ - فداء حامد، الإدارة الإلكترونية، الأسس النظرية والتطبيقية، (ط1)، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، (2015) 219، 220.

⁸ - رانية هدار، المرجع السابق، 31.

الإدارة الإلكترونية في الجزائر بين حتمية الانتقال ورهانات التحول

للطلبات وتلبية الخدمات والدقة والوضوح⁹، فهي عامل أساسي في تكريس مبادئ الشفافية والنزاهة في التعامل مع الجمهور التي تعبر جوهر وروح القانون، فضلا عن إسهامها في تبسيط الإجراءات والتقليل من دور الإدارة المادي القائم على الورق والعمل الروتيني، مع خفض مستوى التكاليف والمصاريف التي تستهلكها الإدارة في متابعة عملياتها المختلفة¹⁰.

ثالثا: عدم التقيد بثنائية الزمان والمكان: بعدما كان العمل الإداري التقليدي ينحصر في حيز زمني ومكاني محدد، حيث أن هذا العمل لا يتعدى ساعات وتوقيت العمل المرخصة قانونا ولا يمكن ممارسته -العمل الإداري - خارج أسوار ومباني الإدارة.

ومع ولوج وتبني الإدارة الإلكترونية أصبح لا حدود زمنية لممارسة النشاط حتى خارج أوقات العمل، كما يمكن مباشرة النشاط حتى خارج المقار ومباني الإدارة، على مدار الساعة وفق قاعدة (7/24)، أي 24 ساعة في اليوم، وطيلة أيام الأسبوع، وفق نظام تواصلي متكامل قائم على التفاعلية والسرعة في الاستجابة¹¹، وهذا من شأنه تخفيض التكاليف التي يتطلبها العمل الإداري وتوفير الجهد والمال¹².

رابعا: أخلة المرفق العام: تسهم عملية دمج تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تدابير تسيير المرافق العامة في أخلة المرفق العام وتجويد خدماته تماشيا والنهج الرامي لتدعيم مبدأ شفافية التعامل وتحسين الرابط والثقة بين الإدارة والمواطن والتي تعد من أبرز سمات الإدارة الإلكترونية، المبنية على مبدأ المشاركة والتشاركية التي ترسي دعائم الديمقراطية الإدارية التي تمكن كل المتعاملين من إشباع حاجياتهم وتقديم الاستفسارات ومشاركتهم الإدارة في القيام بأعمالها¹³، مما يعطي قيمة مضافة للتسيير الإداري ويحقق العدالة الاجتماعية والمساواة والسياسة الوطنية الجوارية القائمة على تقريب الإدارة من المواطن

⁹ - ديدوش هاجرة، " حريري عبد الغني، الإدارة الإلكترونية ودورها في تطوير الخدمة العمومية مع الإشارة إلى تطبيق الإدارة الإلكترونية بالجماعات المحلية بالجزائر"، 2021، مجلة الحدث للدراسات المالية والإقتصادية، العدد (07) 21.

¹⁰ - فداء حامد، المرجع السابق، 220.

¹¹ - جلال محمد الزعبي، أسامة أحمد المناعسة، جرائم تقنية نظم المعلومات الإلكترونية، دراسة مقارنة، (ط1)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010 28.

¹² - عبد الرحمان توفيق، المرجع السابق، 41.

¹³ - ربيع نصيرة، " دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل مبدأ الشفافية"، 2017، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد (08) 975.

الإدارة الإلكترونية في الجزائر بين حتمية الانتقال ورهانات التحول

وإزالة الفجوة بينهما¹⁴، لذلك يجب أن تكون تطبيقات الإدارة الإلكترونية ذات جدوى اقتصادية وتقنية وتنظيمية لرفع مستوى الأداء وتحقيق مردودية التسيير.

خامسا: تشجيع الثقافة التنظيمية داخل الإدارة: حيث تعتبر الثقافة التنظيمية من المحددات الأساسية لنجاعة التسيير وتحقيق المرفق العام للأهداف المرجوة، وإن إدخال هذه التقنيات الرقمية في شؤون التسيير يعمل على غرس الثقافة التنظيمية لدى موظفي الإدارة والقائمة على تشجيع قيم الابتكار والإبداع والمبادرة والريادة في الأداء وإنجاز الأعمال بكفاءة وفعالية¹⁵، فنحن اليوم أمام تغييرات جذرية في التسيير تعتمد على العالم اليوم تتطلق من تغير المهام وصولا لاستحداث آليات جديدة للتواصل في ظل ما نشهده اليوم من تطورات في فضاء الذكاء الاصطناعي.

سادسا: التركيز على إدارة المعلومات بدلا من الاحتفاظ بها: الملاحظ في الإدارة التقليدية تلك الملفات والوثائق المكدسة فوق بعضها البعض والمتراصة الأطراف، لكن مع إدخال الإدارة الرقمية في مجال التسيير الحديث أصبح الاعتماد على أرشفة المعلومات في شكل ملفات إلكترونية، حيث يتم اللجوء إليها كلما دعت الحاجة لذلك، وبشكل دوري سلس، وبالتالي توظيف المعلومات التي لها توارخ قديمة في التسيير الإداري أصبح يشكل جزء رئيسي من عمل الإدارة¹⁶.

سابعا: السرية المهنية: من أبرز سمات الإدارة الإلكترونية سرية وخصوصية تداول المعلومات والبيانات، والعمل على حجبها وعدم إتاحة الإطلاع عليها والتعامل بها إلا لذوي الصلاحيات من خلال تسخير برامج وتطبيقات متطورة يصعب اختراقها، على اعتبار ما قد يترتب على تداولها أو سرقتها أو العبث بها ونشرها من مخاطر وتبعات تمس بحياة الأفراد وأمن الدولة¹⁷، فهي إذن تمتاز بقدرتها على الإخفاء والسرية الأعلى للحفاظ على المعلومات الشخصية وخصوصيتها، وهذا ما لا يتوفر في الإدارة التقليدية التي تتفوق عليها بهذا الامتياز¹⁸.

¹⁴ - مليكة قرياتي، دور الحكومة الإلكترونية في مكافحة الفساد، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه (ل م د) في الحقوق، تخصص: قانون عام اقتصادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة غرداية، 2018/2017) 42.

¹⁵ - سعد غالب ياسين، الإدارة الإلكترونية وآفاق تطبيقها العربية، (معهد الإدارة العامة، الرياض، السعودية، 2005/1426) 262.

¹⁶ - رانية هدار، المرجع السابق، 32.

¹⁷ - هشام المصري، الأمن المعلوماتي أحد الأعمدة الرئيسية للأمن القومي، احتراقه، احتوائه، (ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية،

2019)، 53.

¹⁸ - رانية هدار، المرجع السابق، 33.

الإدارة الإلكترونية في الجزائر بين حتمية الانتقال ورهانات التحول

إن هذه السمات تؤدي بلا شك إلى تطوير نظرة الإدارة إلى نفسها وإلى قدراتها الجوهرية باتجاه المزيد من التنظيم والتسيير الأمثل للسير نحو تجويد الخدمات وتحقيق التنافسية الحقيقية في تلبية وإشباع حاجيات المتعاملين مع المرفق العام عبر الفضاءات الرقمية والعمل على إزالة الهوة بين الإدارة والمواطن في ظل مبدأ تقريب الإدارة من المواطن.

المطلب الثاني: متطلبات التحول الرقمي (الإدارة الإلكترونية).

إن نجاح مشروع الإدارة الإلكترونية يحتاج إلى تهيئة البيئة المناسبة والمواتية لتحقيق النجاح والأهداف المرجوة، فالإدارة هي ابنة بيئتها تؤثر وتتأثر بكافة عناصر البيئة المحيطة بها وتتفاعل مع كافة العناصر والعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية¹⁹، لترقى لمستوى آمال وطموحات المواطنين في تقديم خدمات أفضل، لذلك فإن هذا التحول يجب أن يواكبه تحول شامل في المفاهيم والنظريات والأساليب والإجراءات والتشريعات وغيرها، وأن يراعي في ذلك تحقق جملة من المتطلبات لنجاحها، نذكر أهمها وفق الآتي:

الفرع الأول: المتطلبات السياسية والتشريعية.

إن منطلق أي تحول يحتاج إلى البيئة التي تشكل القاعدة الرصينة في بناء معالمه، من خلال التكريس السياسي (القرار السياسي) الذي يعكس الإرادة والسير الحكيم للإدارة، والتي تشكل بحد ذاتها منطلق البناء التشريعي الذي تترجم من خلاله هذه الإرادة والذي يشكل لبنة التحول نحو الإدارة الإلكترونية، ورسم معالم التماشي مع التطورات والمستجدات، وتبني برامج تعكس الرؤية الإستراتيجية والإستشرافية للإدارة الإلكترونية والفضاء الرقمي عموماً، لذلك لا بد من توفرها وفق الآتي:

أولاً: توفر الإرادة السياسية: القرار السياسي الداعم للتحول الرقمي.

لا يمكن رسم معالم الإدارة الإلكترونية دون توفر مناخ ملائم يساهم في تجسيد التحول الرقمي في مجال الإدارة، محوره الأساسي الإرادة السياسية التي تترجمها القرارات السياسية الداعمة للتحول الرقمي، والمساندة لمشاريع الإدارة الإلكترونية عن طريق تقديم الدعم المناسب لحجم هذا التحول وتدليل مختلف العقبات وإيجاد الحلول المناسبة لها والعمل على ترجمة السياسات التي تساهم في تطوير برامج التحول الإلكتروني للإدارة²⁰، لبلوغ الأهداف المنشودة التي تسعى لها الجزائر من وراء هذا التحول الذي تراهن عليه بمختلف الآليات والذي يشهد بدوره وتيرة لا تفتأ بذلك على غرار ما نشهده في العديد من القطاعات

¹⁹ - فداء حامد، المرجع السابق، 224.

²⁰ - ديدوش هاجرة، حريري عبد الغني، المرجع السابق، 22.

الإدارة الإلكترونية في الجزائر بين حتمية الانتقال ورهانات التحول

كالتعليم العالي والجهاز القضائي والإدارة المحلية وخدمات البريد والمواصلات وغيرها من القطاعات التي لا تزال تسجل تحولا رقميا يخدم الإدارة من جهة ويحقق آمال المواطنين في الحصول على الخدمات بجودة عالية، وهذا ما يعد ترجمة حقيقية لمشروع الجزائر الإلكترونية، لدى يجب أن يكون لدى صناع القرار السياسية رؤية واضحة على صعيد التأسيس في الشكل والمضمون والعمل على الفحص الدائم لمستوى التقدم في المشروع والاستجابة لكل المتغيرات على اعتبار أن الإدارة الإلكترونية تبنى بأشكال مختلفة ومتباينة لكل منها ظروف إنشائية وتطبيقية مع العمل على نشر الوعي المجتمعي وتوضيح الرؤى الحديثة لسير الإدارة العامة في ظل هذا التحول.

هذه الرؤية تجد محورها الأساسي في صلب محاور جل اجتماعات مجلس الوزراء الجزائري والتي شدد رئيس الجمهورية على ضرورة التقيد بها والحفاظ على نسق السرعة من أجل التحول الرقمي الشامل لكل القطاعات²¹ الذي تسهر عليه المحافظة السامية للرقمنة المكلفة بتأطير وتنظيم وقيادة المشاريع الإستراتيجية في هذا المجال.

ثانيا: توفر الأطر التشريعية المتماشية والمستجدات.

وذلك بإصدار التنظيمات والقوانين التي تتماشى والمستجدات الحاصلة في مجال رقمنة الإدارة وعصرنتها، وتلبي متطلبات التكيف مع التحول الرقمي لها، لأن معظم التشريعات والقوانين نشأت في بيئة الإدارة التقليدية، لذا قد أسست لأداء العمل وفقا لمعايير الانتقال واللقاء المباشر بين الموظف وطالب الخدمة²²، فإصدار القوانين والتنظيمات وتحديثها وفقا للمستجدات يسهم بشكل كبير في تسهيل التحول نحو الإدارة الإلكترونية، فمن خلالها يتحقق البناء القانوني الذي يعمل على إيجاد أرضية التحول الرقمي وتكملة النقائص والفراغ القانوني الذي قد يطرأ في أي مرحلة من مراحل التحول، مع الإسهام في توفير القواعد القانونية الضامنة لأمن المعاملات الإلكترونية ومواجهة كل أشكال المساس بها وبأمن سريتها²³، لذلك يتعين على المشرع الجزائري الحرص الدائم على البناء التشريعي الذي ينسجم وبيئة هذا المشروع والعمل على إيجاد الحلول القانونية وتوفير الأطر التشريعية التي تسهم في بناء الإدارة الإلكترونية وتحديثها الدائم بما يخدم الصالح العام.

²¹ - البيان الكامل لاجتماع مجلس الوزراء، منشور على موقع: <https://www.premier-ministre.gov.dz>، تاريخ الإطلاع:

2024/03/27.

²² - رانية هدار، المرجع السابق، 54.

²³ - ديدوش هاجرة، حريري عبد الغني، المرجع السابق، 21.

الإدارة الإلكترونية في الجزائر بين حتمية الانتقال ورهانات التحول

هذا ما عكفت عليه الجزائر باستحداث المحافظة السامية للرقمنة مكلفة بالسهر على الإستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي التي بادرت بالعديد من البرامج واللقاء للاستفادة بالخبرات الوطنية والدولية²⁴، والتي انتهت بتوقيع المحافظة السامية للرقمنة لمذكرة تفاهم مع شركة هواوي لإنشاء مركز تخزين المعلومات وتبادل خبرات وتطوير المهارات في مجال التحول الرقمي²⁵، إلى جانب طرح مشروع قانون يشكل مرجعا قانونيا يسمح بتأطير وضبط وتنظيم قطاع الرقمنة وتجسيد التحول الرقمي، يسعى لرفع العراقيل وشمولية التغطية القانونية لكل جوانب هذا التحول²⁶، وهذا ما يعكس حرص المشرع على الإنتاج التشريعي الذي يساهم في عملية التحول للإدارة الرقمية وإزالة كل العراقيل التي تحول دون تحقيق ذلك.

ثالثا: رسم رؤى إستراتيجية التحول الرقمي.

ويتطلب هذا وجود إرادة سياسية للعمل على إدخال التغييرات الجوهرية على أنماط العمل الإداري مع توفير التمويل اللازم والجهد والوقت، ورسم الخطط الإستراتيجية لعملية التحول ودعمها وإيجاد الحلول للإشكالات التي قد تواجه التحول الرقمي، مثلما جسده المشرع الجزائري باستحداث المحافظة السامية للرقمنة المكلفة بتصميم الإستراتيجية الوطنية للرقمنة ومتابعة تنفيذها إلى جانب إنجاز الدراسات الإستشرافية حول تطوير الرقمنة وضمان اليقظة التكنولوجية، واقتراح كل تدبير من شأنه تعزيز السيادة الرقمية، والتي بدورها أطلقت العديد من المشاورات واللقاءات من أجل إحداث قفزة رقمية للإدارة الجزائرية²⁷.

لذلك فإن عملية التحول تتطلب تعزيز هذه الجهود والعمل على المراقبة المستمرة للمنظومة الرقمية، واستحداث آليات من شأنها الرفع من كفاءة الأداء والتكيف مع كل التحولات التي قد يشهدها هذا المجال، خاصة في إطار السير نحو الأنماط الجديد للتحولات التكنولوجية للذكاء الاصطناعي الذي يستدعي رسم الخطط وتعزيز البنى التحتية وتكثيف هياكل التكوين في المجال والاستعانة بالخبرات الدولية، والجهات الاستشارية والبحثية للدراسة والاتفاق على المواصفات العامة ومقاييس الإدارة الإلكترونية المتكاملة²⁸.

²⁴ - المرسوم الرئاسي رقم 314/23، يتضمن إنشاء محافظة سامية للرقمنة وتحديد مهامها وتنظيمها وسيرها (59) لسنة 2023.

²⁵ - توقيع مذكرة تفاهم بين المحافظة السامية للرقمنة وشركة هواوي لاتصالات الجزائر: <https://embbeijing.mfa.gov.dz> تاريخ الإطلاع: 2024/04/20.

²⁶ - تصيب لجنة مختلطة متعددة القطاعات لإعداد مشروع القانون حول الرقمنة: <https://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie> تاريخ الإطلاع: 2024/05/10.

²⁷ - المادة 04 من المرسوم الرئاسي رقم 314/23، المتضمن إنشاء محافظة سامية للرقمنة وتحديد مهامها وتنظيمها وسيرها.

²⁸ - إيهاب خميس أحمد المير، المرجع السابق، 25.

الإدارة الإلكترونية في الجزائر بين حتمية الانتقال ورهانات التحول

كلها من أجل رفع التحديات والتماشي مع التطورات الحديثة التي أصبحت تهيمن على كل المعاملات والأنشطة والمجالات والتغيرات الرهيبة التي تشهدها في المستقبل بإيجابياتها وسلبياتها تفرض منطق التعامل بجدية ووضع خطط وبرامج الحماية وتوفير المورد البشري القادر على التعامل والتكيف مع هذه المتغيرات²⁹.

الفرع الثاني: المتطلبات البشرية (أهلية المورد البشري).

إن محور التحول الرقمي للإدارة العامة في أي بلد هو المورد البشري الذي يشكل النواة الأساسية والعقل المدبر الذي يسهم في أخلفة الإدارة وتطورها، ذلك أن نجاح عملية التحول قائم على مدى قدرة وتوفير العنصر البشري والاستثمار في قدراته، إلى جانب مدى تقبل الوسط المجتمعي لذلك ومستوى ثقافته التي تلعب الحجر الزاوية في تعزيز تنافسية التحول وتجسيد مشروع الجزائر الإلكترونية، لذل يعد ذلك مطلبا أساسيا يمكن في:

أولا: تأهيل المورد البشري.

يعتبر المورد البشري المحور الأساسي والجوهري في عملية التحمل الرقمي وإنجاح الإدارة الرقمية، فهو الذي اكتشفها بداية وعمل على تطويرها وتحسينها بما يحقق أهدافه التي يصبو إليها، لذلك فالإدارة الإلكترونية من وإلى العنصر البشري، وتتمثل البنية التحتية للمورد البشري في مجموعة الملكات العلمية والتقنية والفنية لتقديم الخدمات المرتبطة بالمجال الإلكتروني، لذلك فإن تنمية القدرات البشرية وكفاءتها تلعب دورا حاسما في إنجاح عملية التحول نحو الإدارة الإلكترونية مما يؤكد أن تطبيق هذه الأخيرة يحتاج إلى تغييرات وإصلاحات جذرية في نوعية العنصر البشري، مما يؤكد على ضرورة إعادة النظر في برامج التكوين والتدريب والعمل على تعزيزها وتحسينها بما يتوافق ومتطلبات التحول الجديد للإدارة³⁰، وذلك على كافة المستويات بما يضمن مواكبة المستجدات المتسارعة التي يعرفها التطور التكنولوجي، بحيث يتولد عنها صناعة مورد بشري يتمتع بمهارات وقدرات فنية تعي فكرة الإدارة الإلكترونية وأهميتها³¹.

²⁹ - مصطفى يوسف كافي، المرجع السابق، 152.

³⁰ - عيان عبد القادر، تحديات الإدارة الإلكترونية في الجزائر - دراسة سوسيولوجية ببلدية الكاليتوس، العاصمة، (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه (ل م د) في علم الاجتماع، تخصص: إدارة وعمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2016)، 74، 75.

³¹ - إيهاب حميس أحمد المير، المرجع السابق، 32.

الإدارة الإلكترونية في الجزائر بين حتمية الانتقال ورهانات التحول

لذلك فإننا نؤكد على ضرورة إعادة النظر في برامج التكوين والعمل على تعزيز دورات التكوين لكل الفاعلين في العمل الإداري واعتماد برامج تكوين لطلبة الجامعات باستحداث تخصصات ومعاهد ومراكز متخصصة لرفع مستوى قدرات التكوين والمهارات لأن نجاح أي عملية يقف على مدى أهلية العنصر البشري.

ثانيا: هيئة المجتمع المعلوماتي.

يعد المجتمع المعلوماتي أحد المحاور الأساسية في عملية التحول بل إن عملية التحول ترتبط به أساسا من أجل تحقيق وإشباع حاجياته، فقدرة أفراد المجتمع على التفاعل مع الثورة المعلوماتية ومدى قدرته على التعامل السليم معها يعد شرطا أساسية لنجاح التحول الرقمي المرتبط بالمواطن الإلكتروني³²، فهذه الأخيرة ترتبط بالعديد من المؤشرات من بينها تأهيل أفراد المجتمع في المجال الرقمي وعملية استغلال الوسائط التكنولوجية، إلى جانب الثقة التي يضعها الفرد في القيام بأعماله من خلالها، فلا يزال البعض يجهل التعامل مع هذه الأجهزة (الأمية الإلكترونية) بل وعدم امتلاكها مما أدى لتزايد الفوارق الاجتماعية وهو ما يشكل حاجسا أمام عملية التحول الرقمي³³، فكيف يمكن القضاء عن الأمية الإلكترونية في حين أن بعض شرائح المجتمع تتخبط في طيات الأمية الورقية، رغم ارتفاع المستوى التعليمي والثقافة المعلوماتية والتفاعل الإلكتروني إلا أنه يظل نسبيا لمستوى التطلعات التي تطمح لها الإدارة الإلكترونية³⁴.

لذلك يجب تعزيز برامج التكوين وعمليات التحسيس برسم خطة تسويقية ودعائية شاملة للترويج لاستخدام الإدارة الإلكترونية واستغلال الوسائط الرقمية³⁵ كالإقبال على التعامل الرقمي مع المرافق للحصول على الخدمات ورفع الاستفسارات والشكاوى، واستعمال بطاقات الإلكترونية (كالبطاقة الذهبية) في مجال البريد والمواصلات والاستفادة من مواقع خدمات المرافق وغيرها من الآليات التي توفرها الدولة اليوم في سبيل التحول الرقمي للإدارة، لذلك يجب تحسيس أفراد المجتمع بمحاسن الإدارة الإلكترونية، وتشجيع الإقبال عليها وضرورة إشراك جميع شرائح المجتمع في التفاعل معها، وذلك باستغلال كل الوسائل المتاحة لذلك من وسائل الإعلام الوطنية، وإقامة الندوات والمؤتمرات وتعزيز

³² - مليكة قرباتي، المرجع السابق، 57.

³³ - عيان عبد القادر، المرجع السابق، 80.

³⁴ - نفس المرجع، 104.

³⁵ - فداء حامد، المرجع السابق، 227.

الإدارة الإلكترونية في الجزائر بين حتمية الانتقال ورهانات التحول

فضاءات النقاش حرصا على الجانب الدعائي لتهيئة مناخ شعبي قادر على التعامل مع مفهوم الإدارة الإلكترونية³⁶.

الفرع الثالث: المتطلبات التقنية: توفير بنية تحتية جد متطورة للاتصال والتواصل.

تتمثل في توفير البنية التحتية التي تتطلب وجود مستوى مناسب إن لم نقل مستوى عال من البنية القاعدية التي تتضمن شبكة حديثة ومتطورة للاتصالات السلكية واللاسلكية من أجهزة وشبكات وبرامج ونظم تشغيلية وبرمجيات التطبيقات قادرة على تأمين التواصل ونقل المعلومات بين المؤسسات الإدارية نفسها من جهة، وبينها وبين المواطن من جهة أخرى³⁷، مع وجوب رفع مستوى تجهيز الإدارات والمؤسسات بالمعدات والأجهزة الرقمية وتأهيل الكادر الإداري للعمل على تشغيلها، وربط جميع الإدارات والمؤسسات على المستويين المركزي والمحلي بشبكات التواصل لنقل المعلومات والبيانات والحرص على تبديلها إلكترونيا وضمان سريتها وتوفير الحماية اللازمة لها.

إن أي تعثر في تحقيق ذلك سوف ينعكس سلبا على ترجمة واقع الرقمنة على أرض الواقع، مثلما نسجله في بعض المناطق في الجزائر والتي تشهد ضعف في تمديد شبكات الأنترنت وتباينها من منطقة لأخرى، وهو الأمر الذي يجعل التقدم في تحقيق المشروع محشما يحتاج لتعزيز الجهود في بناء البنية التحتية للتحويل الرقمي والبناء الفوقي الثابت من الموارد والقدرات المعرفية والتقنية والإدارة الفاعلة مما يوفر قوة حيوية دافعة لبناء نموذج جديد للإدارة³⁸ بالشكل الذي يتماشى والتطورات الحاصلة في المجال بالشكل الذي يستجيب للتغير المنشودة لتقديم الخدمات الإلكترونية، فالتكنولوجيا الرقمية تمتاز بالسرعة العالية وبتنوع أنماطها مما يضع خيارات دائمة ومفتوحة أمام الإدارة للتفاعل والانسجام مع هذه التغييرات والعمل على مسيرتها وتوجيهها بما يخدم التحويل الرقمي تجنباً في ذلك للعزلة والتخلف³⁹، وهذا ما حرصت الجزائر على تعزيزه في إطار الانساق الدولي في استحداث المدن الذكية وأقطاب الذكاء الاصطناعي لمسايرة التحويل الدولي في مجال التطورات التكنولوجية.

³⁶ - نفس المرجع، 227.

³⁷ - فداء حامد، المرجع السابق، 225.

³⁸ - سعد غالب ياسين، المرجع السابق، 253.

³⁹ - رابح الوافي، أثر استخدام الإدارة الإلكترونية على جودة الخدمات في المؤسسات العمومية الجزائرية - قطاع العدالة نموذجاً، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم التسيير، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018/2019) 72.

الفرع الرابع: المتطلبات الإدارية.

وتتمثل في رسم الاستراتيجيات ووضع خطط التأسيس التي تحمل في طياتها القدرة على الابتكار، وإعادة هندسة الثقافة التنظيمية والإنسانية وصنع المعرفة⁴⁰ بالشكل الذي يسهم في التخلص من كل الأساليب والإجراءات البيروقراطية وروتينية العمل الإداري، والعمل على بعث نفس جديد للإدارة والتسيير والحرص على تجويد وأخلة العمل الإداري القائم على تبسيط الإجراءات وخطوات العمل، مما يخفف الأعباء الإدارية ويكفل مرونة التعامل مع مختلف الجهات الإدارية ويحسن علاقة المواطن بالإدارة.

إلى جانب الحرص على العمل على تطوير التنظيم الإداري والخدمات وفق تحول تدريجي، وذلك بإعادة تنظيم الجوانب والمحددات الهيكلية، ومختلف الوظائف بما يتماشى ومبادئ الإدارة الرقمية كاستحداث إدارات وهيئات تسير التحول التكنولوجي⁴¹، لذلك يجب الحرص الدائم على بعث الهيكل الإداري بما يناسب واقع الرقمنة اليوم والعمل على تشجيع الابتكار وخلق المؤسسات الناشئة في هذا المجال وتوفير الدعم اللازم لها بشكل الذي يجعل منها مقوم أساسي في تحقيق فعالية الإدارة ومصدر ثروة للاقتصاد الوطني وتنويع مصادره.

الفرع الخامس: المتطلبات الأمنية.

وذلك من خلال توفير الأمن الإلكتروني والسرية الإلكترونية على مستوى عال لحماية المعلومات الوطنية الشخصية من أي عبث، وهي تحديات تنصب أغلبها في سرية المعلومات سواء بحفظها وتخزينها إلكترونيا أو المحافظة على سريتها بين المؤسسات أو التأكد من وجود المعلومة المطلوبة وإتاحتها للجميع بشكل متساوي، وتشمل هذه السرية محاور متنوعة منها السرية، والتكامل وتوفير المعلومات ومعرفة وولوج أي شخص للمعلومة وأمن المعلومات⁴²، وهو السبيل الذي يصب في وعاء تحقيق الأمن المعلوماتي من أشكال الاختراق وإتلاف البيانات والمعطيات وتحقيق أمن سيراني، لذلك لا بد من توفير أمن معلوماتي عال المستوى لحماية المعلومات الوطنية والشخصية وصون الأرشيف الإلكتروني من أي عبث نظرا لأهميتها وخطورتها على الأمن القومي والشخصي للدولة والأفراد⁴³، وهو تحدي حقيقي

⁴⁰ - سعد غالب ياسين، المرجع السابق، 201.

⁴¹ - عبان عبد القادر، المرجع السابق، 73.

⁴² - نفس المرجع، 77.

⁴³ - رحاوي عبد الرحيم، قاسمي خديجة، " دور الإدارة الإلكترونية في تحسين جودة الخدمة العمومية "، 2017، مجلة المؤشر للدراسات

الاقتصادية، العدد (03) 108.

الإدارة الإلكترونية في الجزائر بين حتمية الانتقال ورهانات التحول

لإنجاح النموذج الأمثل للإدارة الإلكترونية لذا يجب رسم سياسات أمنية لحماية أمن نظم المعلومات والبيانات وضمان سريتها وحمايتها من أشكال الانتهاك والقرصنة.

المبحث الثاني: تحديات واقع رقمنة الإدارة العمومية.

يشهد العالم اليوم ثورة حقيقية في مجال التسيير الرقمي بالتوجه نحو الإدارة الإلكترونية والعمل على رقمنة الإدارة، الذي يمثل حتمية للارتقاء بالإدارة العامة وضمان جودة الخدمات، نظرا للتغيرات الإيجابية التي أحدثتها والتي تجاوزت نمط التسيير التقليدي من أجل تكريس توجه استراتيجي نحو عولمة الإدارة، والجزائر هي الأخرى راهنت على تبني المشروع للتخلص من نمط التسيير التقليدي، من خلال العمل على عصنة الإدارة وإدخال الأنظمة الرقمية على الخدمات الإدارية، إلا أن هذا التحول مرهون بتحقيق الجو الملائم لذلك، والذي يشهد عدة تحديات قد تكبح تجسيد النموذج الأمثل للإدارة الرقمية والتي نوجز البعض منها فيما يلي:

المطلب الأول: التحديات والرهانات ذات الطابع التقني والتنظيمي.

تتطلب عملية التحول للإدارة الإلكترونية الأرضية الرصينة للشبكات وأجهزة الاتصال باعتبارها روح هذا التحول، لذلك لا بد من تحقق توافرها وشموليتها على مستوى الدولة، وبالشكل الذي يعزز فرص الحماية من أشكال التهديدات السيبرانية والاختراقات، وهو ما يتطلب توافر قابلية لدى المسيرين في معالجة كل المسائل المتعلقة بهذه العملية والحرص على إيجاد سبل العلاج للإشكاليات التي تم تطراً، مع خلق الجو التنافسي داخل الإدارة وتنمية الحس لدى الفرد وتشجيع وغرس ثقافة التعامل الرقمي مع الإدارة خدمة وتحقيقاً للمصالح الخاصة بالأفراد، لذلك تعتبر النقاط المشار لها هاجساً أما عملية التحول إذا لم تراعى بالشكل الذي يخدم العملية.

الفرع الأول: التحديات التقنية.

ينتج هذا عن ضعف الإمكانيات المسطرة والجهود المبذولة في تعزيز الإدارة الإلكترونية، لذلك يعتبر الرفع من قدرات البنى التحتية للإدارة الإلكترونية هاجساً حقيقياً لمعظم الدول، وقد تزداد حدة هذا الهاجس في ضعف مجال الحماية من أشكال القرصنة والتلاعب بالمعطيات والمعلومات السرية في مقابل عدم تصنيع الأجهزة الرقمية والبقاء تحت غطاء التبعية للدول المصنعة.

أولاً: محدودية البناء التكنولوجى والتقنى (ضعف البنية التحتية).

رغم حرص الجزائر على ترجمة مشروع الإدارة الإلكترونية وتحويله لواقع معاش، إلا أن الأمر تعترضه بعض العقبات للوصول للواقع المأمول، ويتجلى ذلك فى ضعف مؤشر البنية التحتية لمشروع التحول الرقمى، لأنه ورغم الجهود الرامية لتعزيز الامتداد الشبكى لشبكة الأنترنت إلا أن الواقع لا يزال يثبت تباينها من منطقة لأخرى، بل وتشهد بعض المناطق تذبذباً كبيراً فى مجال شبكات الاتصال⁴⁴، فضلاً عن ضعف الترابط الإلكتروني بين الإدارات على المستويين المركزى والمحلى، فلا تزال العديد من المسائل تباشر عن طريق الطابع المادى الورقى وهو ما أحدث فجوة رقمية بين المناطق وبين إداراتها من جهة، وبين أفراد المجتمع المعلوماتى من جهة أخرى، وهذا ما يتطلب تعزيز الجهود للنهوض بالبنى التحتية للاتصالات ونظام الشبكات الإلكترونية وتوفير الهياكل القاعدية الضرورية لذلك وضمان شموليتها لكل إقليم الدولة، ذلك أنها تمتاز بطابع سرعة تطورها الذى يفرض حتمية السرعة فى التجاوب واللاحق بها وتوفيرها للإدارات ومصالحها والحرص على تجهيزها بالمعدات اللازمة لعملية الرقمنة⁴⁵.

وهو ما تراهن عليه الجزائر من خلال وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية التى تسعى لتعزيز البنية التحتية للاتصالات وضمان عملية النفاذ وديمومة الخدمة وجودتها، إلى جانب بناء الحظائر التكنولوجية كالحظيرة التكنولوجية سيدي عبد الله التى تعد النموذج الأمثل للمدن الذكية فى الجزائر ومحركاً رئيساً فى التطوير التكنولوجى والابتكار مما يجعلها مكاناً مواتياً لتطوير الحلول الرقمية، فى انتظار استحداث مشروع حظيرتين تكنولوجيتين فى كل من ولاية وهران وورقلة⁴⁶، والتى تسهر على تطويرها الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها⁴⁷، ليس هذا فقط وإنما تسهر وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة⁴⁸ هي الأخرى على تعزيز التنافسية والابتكار وتنمية المهارات من أجل تحقيق اقتصاد المعرفة والتحول الرقمى فى هذا المجال، وهذا ما يعكس جهود الجزائر فى مواكب التحولات الدولية فى المجال والسهر على تحسين نوعية الخدمات وضمان جودتها

⁴⁴ - مصطفى سليمان، "تحديات الإدارة الإلكترونية بين الواقع والمأمول"، 2020، المجلد 4، مجلة المستقبل للدراسات القانونية والسياسية، العدد (2) 18.

⁴⁵ - رانية هدار، المرجع السابق، 338، 339.

⁴⁶ - موقع وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية: <https://www.mpt.gov.dz>، تاريخ الإطلاع: 2024/05/11.

⁴⁷ - موقع الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها: <https://www.anpt.dz>، تاريخ الإطلاع: 2024/05/11.

⁴⁸ - وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة: <https://startup.dz>، تاريخ الإطلاع: 2024/05/11.

الإدارة الإلكترونية في الجزائر بين حتمية الانتقال ورهانات التحول

لإحداث قفزة نوعية لهذا التوجه، لأن الكلام اليوم عن الإدارة الإلكترونية في ظل الثورة الرقمية القائمة على الفضاءات الرقمية دون توافر بنى تحية قوية ورصينة لتجسيد هذا المشروع يعد ضربا من الخيال.

ثانيا: تحدي الأمن المعلوماتي والتبعية للخارج: يعد الأمن المعلوماتي من أهم التحديات التي تواجه التحول الرقمي في الجزائر والذي يحمل في طياته أمن المعلومات وسريتها إلى جانب حماية قدسية طابع الخصوصية سواء للأفراد أو لأمن الدولة⁴⁹، خاصة ما تعلق بوثائقها السرية والرسمية وبكيانها ونشاطاتها ومخططاتها وإمكانياتها، الذي لا يجوز إنتهاكه ولا العلم به من قبل الغير⁵⁰، حيث أن هناك علاقة وطيدة بين التحول الرقمي والأمن السيبراني الذي يعرف بأنه أمن المعلومات على الأجهزة وشبكات الحاسب الآلي من أي تدخل غير مقصود أو غير مصرح به ومن كل أشكال القرصنة والإتلاف وتخريب المواقع الإلكترونية وإعاقتها، إذ أن الرفع من درجة الأمن المعلوماتي والمواصفات والبرامج الأمنية يعزز ثقة التعامل بها لدى الأفراد وهو ما يشكل قاطرة نحو نجاح عملية التحول الرقمي لتسيير الإدارات بأسلوب حديث قائم على ثقة المتعاملين وإقبالهم على التعامل الإلكتروني للنهوض بالأجندة الرقمية في مختلف إدارات الدولة⁵¹.

لكن على الرغم من ذلك أن ما يشكل حقيقة تهديدا كبيرا لواقع التحول الرقمي أن الكثير من الدولة العربية هي دول مستهلكة مستعملة أكثر منها منتجة للأجهزة التكنولوجية، وهو ما يجعل التحول قائم على التكنولوجيا الغربية ويزيد من حجم التحكم في عملية التحكم وتبعية الدول المصنعة، فالاعتماد الكلي على التقنيات الأجنبية لحماية أمن المعلومات وسريتها وتطبيقها على الشبكات الرسمية للدولة يشكل تهديدا للأمن الوطني والقومي لهذه الدول بكل أشكال التجسس والقرصنة للوثائق والمعلومات السرية للدولة وللأفراد من جهة أخرى، ولكل قطاعات الدولة الإستراتيجية والحساسة⁵²، لذلك ينبغي على هذه الدول تحقيق بيئة حقيقية للرفع من مستوى التكوين في المجال التكنولوجي وتوفير كل سبل الدعم للنهوض بالبحث العلمي والاهتمام بالطاقات البشرية التي تزخر بها الدولة العربية والتي أثبتت نفسها في عالم البرمجيات والذكاء الاصطناعي الذي تتجه له دول العالم اليوم.

⁴⁹ - إلهام بجاوي، "الحكومة الإلكترونية في الجزائر بين الواقع والتحديات"، 2016، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد (16)

22، 23.

⁵⁰ - جلال محمد الزعي، أسامة أحمد المناعسة، المرجع السابق، 226، 258.

⁵¹ - خديجة قمار، "الرقمنة الإدارية في الجزائر بين حتمية الانتقال ومعوقات التطبيق"، 2023، مجلة المفكر، العدد (01) 150.

⁵² - فداء حامد، المرجع السابق، 233.

الفرع الثاني: التحديات البشرية والتنظيمية.

مثلما سلفت الإشارة بأن نجاح عملية التحول مرتبط أساسا بمدى أهلية العنصر البشري سواء في ذلك المسير أو المتعامل، إلى جانب أن تعزيز بؤادر التحول للإدارة الإلكترونية يتربط بمدى القابلية وعدم مقاومة ذلك وخلق الجو المناسب المحفز على الإبداع وخلق مجالات التعامل الرقمي للإدارة العامة، لذلك فإن هذه النقاط تشكل هاجسا للتوجه نحو الإدارة الإلكترونية، والتي تبين محتواها من خلال الآتي:

أولا: انعدام الثقافة الإلكترونية (أهلية الكادر الإداري في المجال المعلوماتي).

إن نجاح أو فشل التحول للإدارة الإلكترونية وتميزها مرتبط أساسا بالبيئة الداخلية ومستوى التفاعل المجتمعي، ذلك أن الوعي الإلكتروني يشكل أهم عامل يمكن أن يؤثر في عملية التحول إيجابا أو سلبا⁵³، فنقص الثقافة الإلكترونية أو بما تسمى بالأمية الإلكترونية تشكل تحديا أمام عملية التحول وتحديث الإدارة وفق الأسلوب الرقمي.

فالمجتمع عموما يعاني بشكل أكبر من الأمية التكنولوجية، وإن ساد نوع من الثقافة بهو يتلائم وحالة عدم الثقة فيها، ويرجع ذلك لضعف البرامج التكوينية ونقص التوعية بميزات الخدمات الرقمية، مما أثر سلبا على تكوين مجتمع قادر على مواكبة التطور⁵⁴ لذلك يجب الرفع من مستوى تأهيل المجتمع في جانب الثقافة التكنولوجية وما تطرح من مخرجات لتحسين مستوى الخدمات وضمان جودتها مع تقديم التسهيلات في ثمن اقتناء التجهيزات الرقمية والتشجيع لكي لا تصبح ضربا من الترف والرفاهية في مفهوم أفراد المجتمع⁵⁵، وتحسيسهم بأنهم المحور الأساسي لهذا التحول من أجل بناء الإطار العام للمجتمع في هذا المجال⁵⁶، والحد من ترسيخ المعاملات التقليدية والتشبث بكل ما هو تقليدي⁵⁷.

فالحرص على تجهيز الإدارات بالمعدات والأنظمة التكنولوجية في ظل عدم أهلية الكادر المسير وضعف الوعي المجتمعي يقوض عملية التحول ويجعل تنفيذ مشروعها محتشما، وهو ما يحث نحو السعي لرسم إستراتيجية واقعية وحقيقية لنشر الوعي المجتمعي وتنمية الكفاءات والكوادر خاصة في ظل التحول

⁵³ - نصر الدين علي سعودي، رضا بن مقلّة، " معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في البلديات الجزائرية "، 2022، مجلة معارف، العدد

1238 (02).

⁵⁴ - رانية هدار، المرجع السابق، 341.

⁵⁵ - نفس المرجع، 342.

⁵⁶ - ديدوش هاجرة، حريري عبد الغني، المرجع السابق، 30.

⁵⁷ - نصر الدين علي سعودي، رضا بن مقلّة، المرجع السابق، 1238.

الإدارة الإلكترونية في الجزائر بين حتمية الانتقال ورهانات التحول

الكبير في مجال الذكاء الاصطناعي التي تسعى الجزائر نحو ترسيم معالم حقيقة لهذا التوجه من خلال رسم برامج التكوين وخلق هياكل مؤسساتية لتنمية الفكر الإبداعي وخلق تكنولوجيا معلوماتية حقيقية. **ثانيا: تعفن مناخ العمل وانتشار الظواهر السلبية.**

كالفساد والرشوة والمحسوبية وانتشار المعاملات غير الرسمية، والتسيب الوظيفي أفقد العمل رمزيته وقيمه وقتل روح الإبداع والابتكار والانفتاح عن التطورات التكنولوجية التي يشهدها العالم اليوم، كما أن غياب إستراتيجية واضحة المعالم في مجال التوظيف القائم على مبدأي الجدارة والكفاءة من شأنه خلق هوة رقمية بين ذوي الكفاءة وباقي الموظفين وهو ما يخلق حالة عدم الانسجام بين موظفي الإدارة⁵⁸.

ثالثا: مقاومة التغيير:

من بين التحديات الكبرى التي تعمل على عرقلة تجسيد مشروع رقمنة الإدارة، هو انتشار ذهنية عدم القابلية للتغيير لدى العديد من المسؤولين والموظفين وعدم قبول أي جديد أو تغيير في أسلوب التسيير والإدارة، وذلك راجع لوجود ثقافة تنظيمية لديهم غير قابلة للخرق نظرا لسيطرة المعاملات غير الرسمية، وهو ما يعد طابعا رسميا للبيروقراطية المتجذرة لدى العديد من الموظفين الأمر الذي يكبح جهود التحول والتغيير وينم عن وجود مقاومة لأفكار وممارسات الإدارة الرقمية الجديدة، حيث يعتبرها البعض بأنها ظاهرة طبيعية تعكس ردود فعل مناهضة للتغيير من طرف بعض الأفراد خوفا من المجهول الذي يحمله لهم هذا التحول في طياته مستقبلا، فهم دائما يسعون للاستقرار والأمن الوظيفي لهم، وهذا راجعا بشكل أساسي لعدم توفر بيئة توعوية ونقص المعلومة الذي يؤدي للغموض لدى العديد من الفئات⁵⁹.

رابعا: عدم استقرار المسؤولين عن الإصلاح الإداري: مما يكبح هندسة التحول الرقمي وبيقيها على المستوى النظري في شكل خطط مرسومة تفتقد للترجمة الواقعية⁶⁰، لذلك فإن نوعية القيادة تعد المحدد الرئيسي للتجسيد الحقيقي لأي تغيير يبنى على الرؤى الإستراتيجية التي تخدم عملية التحول الرقمي⁶¹.

⁵⁸ - نصر الدين علي سعودي، ريشا بن مقلّة، المرجع السابق، 1237.

⁵⁹ - قادة بن عبد الله نوال، بن حمو محمد سعيد، " تحديات الإدارة الإلكترونية في الجزائر بين الواقع والمأمول "، 2022، المجلد 11، مجلة

الفكر المتوسطي، العدد (02) 590.

⁶⁰ - رانية هدار، المرجع السابق، 335.

⁶¹ - نصر الدين علي سعودي، ريشا بن مقلّة، المرجع السابق، 1236.

الفرع الثالث: التحديات الاجتماعية.

يتمثل أساسا في تحدي دخل الفرد وارتفاع أسعار اقتناء الأجهزة التكنولوجية واعتبارها من وسائل الرفاهية وعدم أساسيتها في الحياة اليومية، شكل فكرا سائدا لدى الكثير بسبب عدم تهيئة البنية الاجتماعية لنجاح الإدارة الإلكترونية القائمة أساسا على تأهيل المجتمع للوصول للمجتمع المعلوماتي.⁶²

المطلب الثاني: التحديات والرهانات ذات الطابع التشريعي والسياسي.

إن تحقق الإرادة السياسية الرشيدة والبناء القانوني الذي يشكل الغطاء الحقيقي للتحول الرقمي، يسمح بمعالجة كل الاختلالات التي قد تشكل تحديا أمام التوجه للإدارة الرقمية، التي تحتاج للخبرة والمرافقة والدعم المادي ببرامج حقيقة تكفل تحققها، وهو ما تعكف عليه الجزائر خاصة في السنوات الأخيرة، مما يعكس مدى الحرص على ترجمة الإدارة الإلكترونية بالشكل الحقيقي وتدليل كل العقبات التي من شأنها أن تحد من ذلك، مما جعلها من المواضيع ذات الأولوية القصوى في أشغال الاجتماعات الوزارية والحكومية.

الفرع الأول: التحديات التشريعية.

تعكف الجزائر اليوم على توفير الإطار القانوني الذي يشكل المرجع الحقيقي للتحولات الرقمية في الجزائر، والذي يعتبر قفزة نوعية في تجسيد الإدارة الإلكترونية وعصرنة قطاعات الدولة، ذلك أن ضعف الإطار القانوني في مقابل التحديات والعقبات القانونية قد يحد من شأن التحول الرقمي والذي ينتج عن نقاط عديدة أهمها:

أولا: محدودية القواعد التشريعية المتعلقة بالتحول الرقمي: وعدم مسايرتها للتحول الرقمي، فمع التقدم المذهل في استخدامات شبكة المعلومات (الإنترنت) أصبحت الجريمة المعلوماتية تتبوأ مكانتها كأحدى أهم الجرائم فارتفع معدل ارتكابها بالشكل الذي يهدد الأمن القومي والمعلوماتي للدول بأساليب إجرامية حديثة، فمحاولات اختراق وسائل معالجة المعلومات وتخزينها وتخريبها وتعطيلها كلها أنماط أدت لظهور مجال خصص للإجرام⁶³، مما يشكل هاجسا أمام التحول الرقمي يشكل تحديا من نوع آخر أمام هذه

⁶² - رانية هدار، المرجع السابق، 342.

⁶³ - هشام المصري، المرجع السابق، 163.

الإدارة الإلكترونية في الجزائر بين حتمية الانتقال ورهانات التحول

العملية، لذا ينبغي توفير الحماية اللازمة وتوضيح التشريعات والتنظيمات بما يتلاءم وبيئة العمل الإداري وخلق أطر قانونية عقابية رادعة لمرتكبي الجرائم المعلوماتية⁶⁴.

ثانيا: الإطار القانوني المرجعي للتحول الرقمي: لا تزال الجزائر تعكف على إدخال الإصلاحات وخلق الأنظمة القانونية لتنظيم عملية التحول الرقمي، حيث تعزم اليوم على مشروع قانون يشكل مرجعا قانونيا يسمح بتأطير وضبط قطاع الرقمنة، وإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل المطروحة في المجال، إلى جانب حرصها الدائم على الاستفادة من الخبرات الدولية وتجسيد التعاون المشترك بإبرام العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال والتحول الرقمي.

الفرع الثاني: التحديات السياسية (القرار السياسي).

إن جعل ملف التحول الرقمي في الجزائر ضمن أجندة الاجتماعات الوزارية والحكومية ذات الأولوية، يعكس مدى الحرص على ترجمتها على أرض الواقع، والرفع من مستوى قدراتها وشموليتها لقطاعات الدولة وإداراتها، وهو ما تشهده الإدارة اليوم في الجزائر على غرار العديد من القطاعات التعليم العالي والبريد والمواصلات وقطاع العدالة وغيرها من القطاعات التي جعلت من هذا التحول شعارا لتجويد الخدمات وأخلفة الإدارة العامة وتسييرها، لذلك لا بد أن تبنى هذه العملية على الرؤية الحقيقية والاستشرافية للقطاعات الحكومية في الدولة.

لذلك فغالبا ما ترتبط عملية عصرنة الإدارة العامة بالقرار السياسي (السلطة المركزية) التي تتولى رسم استراتيجيات التحول الرقمي، وإقصاء وحدات التسيير على المستوى المحلي وعدم إشراكها في اتخاذ القرار ووضع الخطط ورسم البرامج بما يتناسب وطابع خصوصيتها، بحيث أن أي قصور في العملية على المستوى المركزي ينعكس بشكل مباشر على واقعها على المستوى المحلي، وهو ما يدفع نحو تمكين هذه الوحدات وفتح المجال أمامها للإسهام في إثراء هذه البرامج والخطط بما يتناسب وظروفها وتباين خصوصيتها من منطقة لأخرى⁶⁵.

كما أن نجاح ذلك يستدعي ضرورة تكاتف الجهود على مستوى كل القطاعات الوزارية والهيئات المحلية وتدخل كل الفاعلين في المجال والاستفادة من الخبرات الدولية والوطنية، والمؤسسات الناشئة في هذا المجال ودعم وتشجيع تنافسيتها، ذلك أن نجاح مشروع رقمنة الإدارة أو التوجه نحو الحكومة الإلكترونية يتطلب تنسيقا عالي المستوى بتدخل الجميع الفاعلين والشركاء في إعطاء دفعة قوية لتحقيق

⁶⁴ - رايح الوافي، المرجع السابق، 83.

⁶⁵ - نفس المرجع، 334.

الإدارة الإلكترونية في الجزائر بين حتمية الانتقال ورهانات التحول

ذلك، وهو ما تجسد فعلياً باستحداث المؤسسات الناشئة والمدن الذكية وأقطاب التكوين بإنشاء المدرسة الوطنية للذكاء الاصطناعي التي تعد قطب امتياز للتكوين العالي الذي يضمن تكوين نخبة في مختلف التخصصات ذات الصلة بالذكاء الاصطناعي لتشجيع الابتكار والتحول الرقمي والتكنولوجي في الجزائر.

الفرع الثالث: التحديات المالية (التمويلية).

تكمن هذه التحديات في العديد من النقاط ذات البعد التمويلي القائم على الأغلفة المالية المخصصة للتحول الرقمي، والتي بدورها قد تشكل هاجساً سواء للدولة أو الفرد، والتي لابد من مراعاتها للحد من التفاوت في البنية التحتية للغدارة الرقمية وشبكات التواصل، مع الحرص على توفير التمويل لتعزيز البرامج التكوينية للسهر على رفع مستوى التكوين لدى موظفي الإدارة الذي يمثلون العنصر الحيوي للإدارة، ونوجز هذه الرهانات في النقاط الآتية:

- ارتفاع التكلفة المادية لإنشاء شبكة المعلومات الدولية، وقلة الاستعانة بالخبرات المعلوماتية في ميدان تكنولوجيا المعلومات ذات كفاءة عالية، والذي يحتاج إلى الخبرة والمهارة وإلى تقنيات عالية المستوى، والتي ترتبط بالقدرة على توفير التمويلات اللازمة لخلق بيئة رقمية تفاعلية تكفل تحقيق المشروع⁶⁶.
- ضعف المخصصات المالية للإدارات من أجل برمجة الدورات التكوينية وبرامج التأهيل في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، والافتقار لرسم خطط وبرامج التكوين التي تبرمج بشكل غير مناسب، إلى جانب عدم استمراريتها بما يتماشى والتطورات الحاصلة في المجال، كلها عوامل تحد من تعزيز فرص النجاح نحو التحول للإدارة الرقمية⁶⁷.

لذلك لا يمكن إنكار الجهود التي تبذلها الجزائر نحو التحول الرقمي وعصرنة قطاعات الدولة وإداراتها حتى ولو كان ذلك لا يزال بوتيرة محدودة، لذلك لا بعد من تعزيز هذه الجهود وتدارك النقائص وتذليل عقبات التحول للوصول لمستوى التطلعات المأمولة، خاصة في ظل ما يشهده العالم اليوم للتحول الرقمي الرهيب الذي يمتاز بالسرعة والدقة، الأمر الذي يزيد من حتمية الإسراع في ذلك لعدم تفاقم الوضع الذي يزيد من حجم التحديات.

⁶⁶ - نصر الدين علي سعودي، ريشا بن مقلّة، المرجع السابق، 1239.

⁶⁷ - رانية هدار، المرجع السابق، 343.

خاتمة:

لا يمكن تجاهل حجم سقف التحديات التي تراهن عليها الجزائر في مجال رقمنة الإدارة العامة والتوجه نحو تكريس حكومة إلكترونية تشهدها العديد من القطاعات على غرار قطاع التعليم العالي، الإدارة المحلية وجهاز العدالة وغيرها، في إطار ترجمة مشروع الجزائر الإلكترونية على أرض الواقع والاتجاه نحو الطابع الرقمي واللامادي للإدارة، من أجل تجويد وتسريع خدمات المرافق العامة، وخلق بيئة رقمية تفاعلية تتماشى والتطورات التي يشهدها العالم في إطار الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي.

إلا أن واقع التحول لا يتماشى وفق المطلوب نتيجة تعدد العقبات والعوائق التي تحد من الرهان الذي تنتجه الجزائر اليوم، وأثرت سلبا على الخطة المرسومة لرقمنة الإدارة العمومية، مما جعل النتائج المحققة اليوم محتشمة إن صحت العبارة، وسيزداد الوضع حدة في حالة ركود وتيرة ترجمة ذلك على أرض الواقع نتيجة التطورات الحاصلة في المجال التكنولوجي مما يجعل التكيف معها ضرورة حتمية ترتفع في مقابله حجم التحديات، خاصة في ظل نقص التمويلات اللازمة للنهوض بالبنية التحتية وخلق بيئة رقمية متوازنة على كافة إقليم الدولة.

فضلا عن ذلك فإن التطورات في الفضاءات الرقمية يتطلب توفير حماية أكثر للبيانات والمعطيات التي تمثل أكثر حساسية أمام التهديدات السيبرانية وعمليات القرصنة، وهو ما يشكل تهديدا حقيقيا يجب مراعاته وتوفير كل المتطلبات الحماية المطلوبة لخلق الأمن والثقة وحماية الأمن القومي للدولة وإداراتها وحماية طابع الخصوصية للأفراد.

لذلك فإن واقع الرقمنة في الجزائر حقيقة يحتاج إلى تشخيص حقيقي للوقوف على التحديات التي تعيق تجسيد المشروع وطرح البدائل اللازمة لتدليل ترجمته، خاصة ما تعلق بالبنية التحتية لشبكات الاتصال التي تشهد تباين كبير بين مناطق الدولة بل وحتى داخل المنطقة الواحدة لذلك يجب توفير كافة المتطلبات للنهوض بها وتجاوز ضعف الجاهزية الإلكترونية لكي نضمن الإسراع في تجسيد ما تبقى من مشروع الجزائر الإلكترونية، خاصة في ظل الاندماج التي حققته الجزائر بخلق العديد من الفضاءات على غرار المدينة الذكية سيدي عبد الله، والوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها، والمدرسة العليا للذكاء الاصطناعي واستحداث المحافظة السامية للرقمنة، إلى جانب تشجيع البحث العلمي وتنافسية المؤسسات الناشئة في المجال كلها تمثل فواعل حقيقية للرؤية المستقبلية لتعزيز السيادة الرقمية وفق إستراتيجية وطنية شاملة للتحول الرقمي، تبعا لذلك ومن هذا المنطلق نوصي ببعض الاقتراحات في مجال هذه الدراسة:

الإدارة الإلكترونية في الجزائر بين حتمية الانتقال ورهانات التحول

- توفير الدعم اللازم والمرافقة الحقيقية وتدريب كل العراقل والصعوبات التي قد تواجه المؤسسات الناشئة في مجال الرقمنة والذكاء الاصطناعي لتشجيع اندماجها كأحدى الفواعل المعول عليها في عملية التحول الرقمي.
- إشراك القطاع الخاص في مجال الاستثمار في تكنولوجيا الإعلام والاتصال للإسهام في النهوض بالبنية التحتية للاتصالات وضمانها على مستوى كافة إقليم الدولة.
- توفير التشريعات والتنظيمات التي تتماشى وحجم التوجه الرقمي الذي تعرفه الجزائر اليوم، والعمل على توفير كل شروط الحماية اللازمة لمواجهة مختلف التهديدات لسرية المعلومات وطابع خصوصيتها للأفراد لزرع الثقة لديهم في التعامل الإلكتروني.
- توفير التمويل اللازم لرفع من حجم الجاهزية الرقمية، وتوفير الأجهزة اللازمة والعمل على تغطيتها لكافة إدارات الدولة والعمل على ربط كل الإدارات والمؤسسات فيما بينها لتسهيل عملية الاتصال.
- العمل على تكثيف الدورات التكوينية لفائدة الموظفين وكل الفاعلين على مستوى الإدارات والمؤسسات لسد الهوة الرقمية بين المتخصصين في مجال الرقمنة وباقي موظفي الإدارة، والحد من الأمية الرقمية التي تشهدها بعض الإدارات.
- تعزيز سبل التعاون والشراكة في تجسيد مشروع التحول الرقمي بين القطاع العام والخاص وتعزيز تنافسية المؤسسات الناشئة واندماجها في هذا المجال.
- العمل على تحقيق الوعي المجتمعي بضرورة التعامل بالفضاءات الرقمية للحصول على خدمات المرافق العامة وزرع الثقة المتبادلة بين المنتفع والمرفق العام.

قائمة المراجع:

أولاً: النصوص القانونية.

• المراسيم الرئاسية.

المرسوم الرئاسي رقم 314/23، يتضمن إنشاء محافظة سامية للرقمنة وتحديد مهامها وتنظيمها وسيورها (59) لسنة 2023.

ثانياً: الكتب:

1/- جلال محمد الزعبي، أسامة أحمد المناعسة، جرائم تقنية نظم المعلومات الإلكترونية، دراسة مقارنة، (ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010).

2/- سعد غالب ياسين، الإدارة الإلكترونية وآفاق تطبيقاتها العربية، (معهد الإدارة العامة، الرياض، السعودية، 2005/1426).

3/- عبد الرحمان توفيق، الإدارة الإلكترونية في الشؤون الإدارية، (ط2، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، مصر، 2007).

4/- عصام عبد الفتاح مطر، الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، (دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008).

5/- فداء حامد، الإدارة الإلكترونية، الأسس النظرية والتطبيقية، (ط1، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2015).

6/- مصطفى يوسف كافي، جرائم الفساد، غسيل الأموال، السياحة، الإرهاب الإلكتروني، المعلوماتية، (ط1، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، 2014).

7/- هشام المصري، الأمن المعلوماتي أحد الأعمدة الرئيسية للأمن القومي - اختراقه، احتوائه، (ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2019).

ثالثاً: الأطروحات والرسائل:

• أطروحات الدكتوراه:

1/- رابح الوافي، أثر استخدام الإدارة الإلكترونية على جودة الخدمات في المؤسسات العمومية الجزائرية - قطاع العدالة نموذجاً، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم التسيير،

الإدارة الإلكترونية في الجزائر بين حتمية الانتقال ورهانات التحول

تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،
(2019/2018).

2/- رانية هدار، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الجزائر، (أطروحة مقدمة
لنيل شهادة دكتوراه (LMD) في العلوم السياسية، تخصص الإدارة العامة والتنمية المحلية، كلية الحقوق
والعلوم السياسية، جامعة باتنة (1)، (2018/2017).

3/- عبان عبد القادر، تحديات الإدارة الإلكترونية في الجزائر (دراسة سوسيولوجية ببلدية
الكاليتوس، العاصمة)، (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه (ل م د) في علم الاجتماع، تخصص: إدارة وعمل،
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، (2016).

4/- مليكة قرباتي، دور الحكومة الإلكترونية في مكافحة الفساد، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة
دكتوراه (ل م د) في الحقوق، تخصص: قانون عام اقتصادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة
غرداية، (2018/2017).

• رسائل الماجستير:

1/- إيهاب خميس أحمد المير، متطلبات تنمية الموارد البشرية لتطبيق الإدارة الإلكترونية، دراسة
تطبيقية على العاملين بالإدارة العامة للمرور بوزارة الداخلية في مملكة البحرين، (رسالة ماجستير في
العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الإدارية، المملكة
العربية السعودية، 2007).

رابعاً: المجالات العلمية.

1/- إلهام يحيوي، " الحكومة الإلكترونية في الجزائر بين الواقع والتحديات "، 2016، مجلة
العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد (16).

2/- حميد خبال، شول بن شهرة، " الإدارة المتكاملة -التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة
الإلكترونية والذكاء، الأسباب والدوافع "، 2021، المجلد 06، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد
(02).

3/- خديجة قمار، " الرقمنة الإدارية في الجزائر بين حتمية الانتقال ومعوقات التطبيق "، 2023،
مجلة المفكر، العدد (01).

الإدارة الإلكترونية في الجزائر بين حتمية الانتقال ورهانات التحول

4/- ديدوش هاجرة، " حريري عبد الغني، الإدارة الإلكترونية ودورها في تطوير الخدمة العمومية مع الإشارة إلى تطبيق الإدارة الإلكترونية بالجماعات المحلية بالجزائر "، 2021، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، العدد (07).

5/- ربيع نصيرة، " دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل مبدأ الشفافية "، 2017، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد (08).

6/- رحاوي عبد الرحيم، قاسمي خديجة، " دور الإدارة الإلكترونية في تحسين جودة الخدمة العمومية "، 2017، مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية، العدد (03).

7/- قادة بن عبد الله نوال، بن حمو محمد سعيد، " تحديات الإدارة الإلكترونية في الجزائر بين الواقع والمأمول "، 2022، المجلد 11، مجلة الفكر المتوسطي، العدد (02).

8/- مصطفى سليمان، " تحديات الإدارة الإلكترونية بين الواقع والمأمول "، 2020، المجلد 4، مجلة المستقبل للدراسات القانونية والسياسية، العدد (2).

9/- نصر الدين علي سعودي، ريسا بن مقله، " معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في البلديات الجزائرية "، 2022، مجلة معارف، العدد (02).

خامسا: المواقع الإلكترونية:

1/- الموقع الرسمي للوزارة الأولى الجزائرية: <https://www.premier-ministre.gov.dz>

2/- الموقع الرسمي لوزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية: <https://www.mpt.gov.dz>

3/- الموقع الرسمي لوزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة: <https://startup.dz>

4/- الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها: <https://www.anpt.dz>

5/- الموقع الرسمي لسفارة الجزائر ببيكين: <https://embbeijing.mfa.gov.dz>

6/- الموقع الرسمي لوكالة الأنباء الجزائرية: <https://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie>

LIST OF REFERENCES AND SOURCES IN ROMAN SCRIPT

Awwalan : al-nuṣūṣ alqwānyh.

• al-marāsīm al-ri'āsīyah.

- al-Marsūm al-ri'āsī raqm 23/314, yataḍammanu inshā' Muḥāfazat Sāmiyah llrqmnh wa-taḥdīd mhāmḥā wa-tanzīmihā wa-siyarihā (59) li-sanat 2023.

Thāniyan : al-Kutub :

1 / - Jalāl Muḥammad al-Zu'bī, Usāmah Aḥmad al-Manā'isah, Jarā'im Taqniyat naẓm al-ma'lūmāt al-iliktrūniyah, dirāsah muqāranah, (Ṭ1, Dār al-Thaqāfah lil-Nashr wa-al-Tawzī', al-Urdun, 2010).

2 / - Sa'd Ghālib Yāsīn, al-Idārah al-iliktrūniyah wa-āfāq taṭbīqātuhā al-'Arabīyah, (Ma'had al-Idārah al-'Āmmah, al-Riyāḍ, al-Sa'ūdīyah, 1426/2005).

3 / - 'Abd al-Raḥmān Tawfīq, al-Idārah al-iliktrūniyah fī al-Shu'ūn al-Idāriyah, (ṭ2, Markaz al-khibrāt al-mihniyah lil-Idārah, al-Qāhirah, Miṣr, 2007).

4 / - 'Iṣām 'Abd al-Fattāḥ Maṭar, al-Ḥukūmah al-iliktrūniyah bayna al-naẓariyah wāltṭṭbyq, (Dār al-Jāmi'ah al-Jadīdah, al-Iskandariyah, 2008).

5 / - Fidā' Ḥāmid, al-Idārah al-iliktrūniyah, al-Usus al-naẓariyah wa-al-Taṭbīqiyyah, (Ṭ1, Dār wa-Maktabat al-Kindī lil-Nashr wa-al-Tawzī', al-Urdun, 2015).

6 / - Muṣṭafá Yūsuf Kāfī, Jarā'im al-fasād, Ghasīl al-amwāl, al-Siyāḥah, al-irḥāb al-iliktrūnī, al-ma'lūmātiyyah, (Ṭ1, Maktabat al-mujtama' al-'Arabī, al-Urdun, 2014).

7 / - Hishām al-Miṣrī, al-amn al-ma'lūmātī aḥad al-A'midah al-ra'īsīyah lil-amn alqwmy-akhtrāqh, aḥtwā'h, (Ṭ1, Maktabat al-Wafā' al-qānūniyah, al-Iskandariyah, 2019).

Thālithan : al-uṭrūhāt wa-al-Rasā'il:

• uṭrūhāt al-duktūrāh :

1/- Rābiḥ al-Wāfī, Athar istikhdām al-Idārah al-iliktrūniyah 'alā Jawdah al-Khidmāt fī al-mu'assasāt al-'Umūmiyah al-Jazā'iriyah-Qiṭā' al-'adālah namūdhan, (uṭrūhāt muqaddimah li-nayl shahādat duktūrāh al-'Ulūm fī 'ulūm al-tasyīr, takhaṣṣuṣ 'ulūm al-tasyīr, Kulliyat al-'Ulūm al-iqtisādiyah wa-al-tijāriyah wa-'ulūm al-tasyīr, Jāmi'at Muḥammad Būdyāf, al-Masīlah, 2018/2019).

2 / - Rāniyah Haddār, Dawr al-Idārah al-iliktrūniyah fī Tarshīd al-khidmah al-'Umūmiyah fī al-Jazā'ir, (uṭrūhāt muqaddimah li-nayl shahādat duktūrāh (LMD) fī al-'Ulūm al-siyāsīyah, takhaṣṣuṣ al-Idārah al-'Āmmah wa-al-tanmiyah al-Maḥallīyah, Kulliyat al-Ḥuqūq wa-al-'Ulūm al-siyāsīyah, Jāmi'at Bātnah (1), 2017/2018).

3 / - 'Abbān 'Abd al-Qādir, taḥaddiyāt al-Idārah al-iliktrūniyah fī al-Jazā'ir (dirāsah sūsiyūlūjiyah bbldiyh alkālytws, al-'Āṣimah), (uṭrūhāt li-nayl shahādat duktūrāh (L M D) fī 'ilm al-ijtimā', takhaṣṣuṣ : Idārat wa-'amal, Kulliyat al-'Ulūm al-Insāniyah wa-al-Ijtimā'iyah, 2016).

4 / - Malīkah qrbāty, Dawr al-Ḥukūmah al-iliktrūniyah fī Mukāfahāt al-fasād, (uṭrūhāt muqaddimah li-nayl shahādat duktūrāh (L M D) fī al-Ḥuqūq, takhaṣṣuṣ : Qānūn 'ām iqtisādī, Kulliyat al-Ḥuqūq wa-al-'Ulūm al-siyāsīyah, Jāmi'at Ghardāyah, 2017/2018).

• Rasā'il al-mājistīr :

1/- Īhāb Khamīs Aḥmad al-Mīr, Mutatallabāt Tanmiyat al-mawārid al-bashariyah li-taṭbīq al-Idārah al-iliktrūniyah, dirāsah taṭbīqiyyah 'alā al-'āmilīn bi-al-idārah al-'Āmmah llmrwr bi-Wizārat al-dākhiliyah fī Mamlakat al-Baḥrayn, (Risālat mājistīr fī al-'Ulūm al-Idāriyah, Jāmi'at Nāyif al-'Arabīyah lil-'Ulūm al-Amniyah, Kulliyat al-Dirāsāt al-'Ulyā, Qism al-'Ulūm al-Idāriyah, al-Mamlakah al-'Arabīyah al-Sa'ūdiyyah, 2007).

Rāb'ā : al-Majallāt al-'Ilmiyah.

1 / - Ilhām Yaḥyāwī, "al-Ḥukūmah al-iliktrūniyah fī al-Jazā'ir bayna al-wāqī' wa-al-taḥaddiyāt", 2016, Majallat al-'Ulūm al-iqtisādiyah wa-'ulūm al-tasyīr, al-'adad (16).

2 / - Ḥamīd khbāl, Shūl ibn Shuhrah, "al-Idārah al-mutakāmilah – al-taḥawwul min al-Idārah al-taqlīdiyah ilā al-Idārah al-iliktrūniyah wāldhkyh,

al-asbāb wa-al-dawāfī", 2021, al-mujallad 06, al-Majallah al-Jazā'irīyah lil-amn al-insānī, al-'adad (02).

3 / - Khadījah qmār, "alrqmnh al-Idārīyah fī al-Jazā'ir bayna ḥatmiyat al-intiqāl wa-mu'awwiqāt al-taṭbīq", 2023, Majallat al-mufakkir, al-'adad (01).

4 / - dydwsh Hājirah, "Ḥarīrī 'Abd al-Ghanī, al-Idārah al-iliktrūnīyah wa-dawruhā fī taṭwīr al-khidmah al-'Umūmīyah ma'a al-ishārah ilā taṭbīq al-Idārah al-iliktrūnīyah bāljmā'āt al-Maḥallīyah bi-al-Jazā'ir", 2021, Majallat al-Ḥadath lil-Dirāsāt al-mālīyah wa-al-iqtisādīyah, al-'adad (07).

5 / - Rabī' Nuṣayrah, "Dawr al-Idārah al-iliktrūnīyah fī Tafīl Mabda' al-shafāfiyah", 2017, Majallat al-Ḥuqūq wa-al-'Ulūm al-siyāsīyah, al-'adad (08).

6 / - Raḥāwī 'Abd al-Raḥīm, Qāsimī Khadījah, "Dawr al-Idārah al-iliktrūnīyah fī Taḥsīn Jawdah al-khidmah al-'Umūmīyah", 2017, Majallat al-Mu'ashshir lil-Dirāsāt al-iqtisādīyah, al-'adad (03).

7 / - qādat ibn 'Abd Allāh Nawāl, ibn Ḥammū Muḥammad Sa'īd, "taḥaddiyāt al-Idārah al-iliktrūnīyah fī al-Jazā'ir bayna al-wāqī' wa-al-ma'mūl", 2022, al-mujallad 11, Majallat al-Fikr al-Mutawassiṭī, al-'adad (02).

8 / - Muṣṭafā Sulaymānī, "taḥaddiyāt al-Idārah al-iliktrūnīyah bayna al-wāqī' wa-al-ma'mūl", 2020, al-mujallad 4, Majallat al-mustaqbal lil-Dirāsāt al-qānūnīyah wa-al-siyāsīyah, al-'adad (2).

9 / - Naṣr al-Dīn 'Alī Sa'ūdī, ryḍā ibn muqlat, "Mu'awwiqāt taṭbīq al-Idārah al-iliktrūnīyah fī al-baladīyāt al-Jazā'irīyah", 2022, Majallat Ma'ārīf, al-'adad (02).

Khāmsā : al-mawāqī' al-iliktrūnīyah :

1 / - almrq' al-rasmī lil-Wizārah al-ūlā al-Jazā'irīyah : <https://www.premier-ministre.gov.dz/>

2 / - al-mawqī' al-rasmī li-Wizārat al-barīd wa-al-Muwāṣalāt al-silkīyah wa-al-lāsilkīyah : <https://www.mpt.gov.dz/>

3 / - al-mawqī' al-rasmī li-Wizārat iqtisād al-Ma'rīfah wa-al-mu'assasāt al-nāshi'ah wa-al-mu'assasāt almsghrh : <https://startup.dz/>



4 / - al-mawqī' al-rasmī llwkālḥ al-Waṭanīyah li-Tarqīyat alḥzā'r al-Tiknūlūjīyah wa-taṭwīruhā : <https://www.anpt.dz/>

5 / - al-mawqī' al-rasmī lsfārḥ al-Jazā'ir bbkyn : <https://embbeijing.mfa.gov.dz/>

6 / - al-mawqī' al-rasmī lwkālḥ al-Anbā' al-Jazā'irīyah : <https://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie>